



تقرير عن الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الطفل بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠

وقد أولت مصر عناية خاصة بالأطفال و احتياجاتهم الأساسية ضمن أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في إطار الهدفين الأول والثاني من رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث يسعى الهدف الأول إلى الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى معيشتهم، بما في ذلك الأطفال.

يحتفل المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، باليوم العالمي للطفل في العشرين من نوفمبر من كل عام، وذلك منذ عام ١٩٥٤، بغرض التوعية بحقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٥٩، واعتمدت في ذات اليوم أيضًا اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩. هذا، وقد انضمت مصر إلى اتفاقية حقوق الطفل في مرحلة مبكرة عام ١٩٩٠، كما انضمت إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية والمعنيين باشتراك الطفل في النزاعات المسلحة وبيع وبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

وقد أولت مصر عناية خاصة بالأطفال و احتياجاتهم الأساسية ضمن أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في إطار الهدفين الأول والثاني من رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث يسعى الهدف الأول إلى الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى معيشتهم، بما في ذلك الأطفال، في حين يتضمن الهدف الثاني، المتعلق بتحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، التأكيد على الاهتمام بحقوق و احتياجات الفئات الأولى بالرعاية، ومن بينها الأطفال. وعلى ضوء ذلك اتخذت الحكومة المصرية، ممثلة في عدد من الوزارات والهيئات المعنية، عددًا من التدابير والإجراءات بغية تحسين أوضاع الأطفال باعتبارهم من الفئات الأولى بالرعاية.

وبهذه المناسبة أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان تقريرًا موجزًا عن الجهود الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الطفل في مختلف المجالات وعلى مختلف الأصعدة.

أولاً: الإطار الدستوري والتشريعي المقرر لحقوق الطفل المصري:

١. تناول الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ حقوق الطفل بصورة متكاملة وغير مسبقة في الدساتير السابقة، إذ يؤكد بداية التزام الدولة برعاية وحماية الأمومة والطفولة، ويقرر حق كل طفل في التعليم المبكر في مراكز الطفولة حتى السادسة، وإلزامية التعليم المجاني حتى نهاية المرحلة الثانوية، وعرف الطفل بأنه من لم تبلغ سنه الثامنة عشرة ليتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل. كما تضمن العديد من البنود التي من شأنها ضمان حقوق الأطفال في البقاء والنمو من خلال التأكيد على حقوق التعليم، والرعاية الصحية والتطعيم المجاني، والتغذية، والهوية القانونية، والرعاية الأسرية، والمأوى، والتربية الدينية والوجدانية والمعرفية، ويشمل ذلك الأطفال ذوي الإعاقة.

٢. وقد كرس الدستور حماية الأطفال من العنف والإساءة والاستغلال الجنسي أو التجاري، حيث يلزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص للأطفال المجني عليهم، كما يلزمها بالعمل على تحقيق المصالح الفضلى للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حياله. ويكفل كذلك رعاية الدولة للنشء (اليافعين) والعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والفنية والإبداعية والبدنية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

٣. كما منح الدستور المجلس القومي للطفولة والأمومة الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٨٨ الاستقلال الفني والمالي والإداري، وضمن استقلال وحياد أعضاء المجلس، وجعل له الحق في إبلاغ السلطات العامة بأي انتهاك يتعلق بمجال عمله.

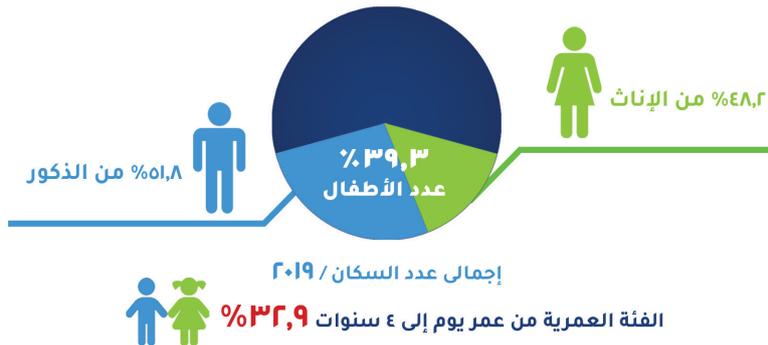
٤. على مستوى التشريعات، صدر قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته المتعاقبة التي تُعنى بتأكيد المصلحة الفضلى للطفل وجعلها أولوية في كافة الأمور التي تمس حياة الطفل، فحدد سن الطفل من حيث الحماية والرعاية المنصوص عليهما في القانون بثمانية عشرة سنة ميلادية كاملة، وحدد سن المسؤولية الجنائية باثني عشرة سنة، وحظر توقيع عقوبات الإعدام أو السجن المؤبد أو المشدد على المتهم الذي لم يجاوز سنه الثامنة عشرة، كما جرم ختان الطفلة، وصور الاستغلال أو الاتجار في الأطفال أو نقل الأعضاء.

٥. تضمن القانون حماية الأطفال من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال والتقصير، وحظر تشغيل الأطفال في أسوأ أشكال العمل، وقرر مسؤولية الدولة عن الرعاية البديلة لكل طفل حرم من أسرته، وتقرير معاش الضمان الاجتماعي للأطفال غير العاملين. كما يتناول القانون الحالات التي يصبح فيها الطفل معرضاً للخطر، واستحدث لجأتاً عامة وفرعية في مختلف المحافظات لحماية الطفولة. هذا، وتتضمن العديد من التشريعات المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية أحكاماً لحماية الأسرة والطفولة وتنظيم أوضاع الزواج والطلاق والحضانة والرؤية بما يكفل المصالح الفضلى للأطفال.

٦. جدير بالذكر في هذا السياق أن مصر كانت قد سحبت تحفظها على الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل الإفريقي بشأن حظر الزواج لمن هم دون سن ١٨ عامًا.

ثانياً: المؤسسات والسياسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الطفل:

١. يبلغ عدد الأطفال في مصر ٣٨,١٨ مليون طفل، ونسبة إجمالي عدد الأطفال من إجمالي عدد السكان ٣٩,٣% وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لسنة ٢٠١٩ منهم (٥١,٨% من الذكور و٤٨,٢% من الإناث)، بينما تبلغ نسبة الأطفال في الفئة العمرية من عمر يوم إلى ٤ سنوات ٣٢,٩% من إجمالي عدد الأطفال.



٢. وقد حرصت مصر - وبشكل مبكر - على إنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة، وذلك منذ عام ١٩٨٨، حيث يتولى المجلس مسئولية وضع ورسم السياسات العامة في مجال الطفولة، والتخطيط والتنسيق، والرصد والتقييم للأنشطة ذات الصلة بمجالات حماية الأطفال والأمهات وتطويرها في مصر، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات المختصة، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني المتعددة ذات الصلة.

٣. وتُعد السياسات والبرامج والأنشطة التي يضطلع بها المجلس حزمة حقوقية متكاملة لضمان حقوق الطفل بدون تمييز في الحماية والرعاية والكرامة الإنسانية. ويستهدف المجلس القومي للطفولة والأمومة التركيز على الأطفال المحرومين والضعفاء والمهمشين، والذين يعيشون حياة الفقر، وغير المنتسبين للمدارس، والعاملين دون السن القانونية، بالإضافة لأطفال الشوارع وذوي الإعاقة وغيرهم من الأطفال ممن يعيشون في ظروف صعبة.

ثالثاً: السياسات والبرامج والمبادرات في مجال تعليم الأطفال:

١. يبلغ إجمالي المخصصات المالية لتعليم الأطفال في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٩٣,٥) مليار جنيه، وقد تم تخصيص ٧١٪ من موازنة التعليم للأطفال، منها (٤,٢) مليار جنيه مصري لمرحلة رياض الأطفال، و(٦٢,٨) مليار جنيه للمراحل الابتدائية، والإعدادية.

٢. مبادرة تعليم الفتيات، بهدف المساهمة في توفير التعليم الجيد والمنصف الشامل لجميع أطفال المدارس الصديقة للفتيات بنهاية عام ٢٠١٩، و«البرنامج القومي لجودة التعليم»، ويهدف إلى رفع القدرة على التنافسية الدولية.

٣. برنامج «الحد من التسرب»، بهدف الحد من تسرب الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي، وذلك من خلال الارتقاء بقدرات المتعاملين مع الأطفال المعرضين للتسرب، وتوعية الأسر

الأكثر احتياجاً بأهمية التعليم، وتغيير النظرة السلبية لتعليم الفتيات في الريف، ومناهضة الممارسات الضارة ضد الفتيات، وإعداد دليل إرشادي للمتعاملين مع الطفل المعرض للتسرب من مدير المدرسة والمعلم والإخصائي الاجتماعي والنفسي للحد من ظاهرة التسرب وجعل المدرسة جاذبة.

٤. برنامج تمكين الأطفال من الحصول على تعليم ملائم لمرحلة الخمس سنين الأولى داخل دور الحضانه، بالتعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي وكل من «اليونيسف» و«هيئة التعاون الدولي اليابانية-جايك»، وكذا برنامج وضع منهج موحد للطفل داخل دور الحضانه يكون بجودة علمية وتربوية تتناسب مع احتياجات الأطفال في تلك المرحلة العمرية.

٥. وقد أثمرت الجهود الوطنية في مجال تعليم الأطفال عن تلاشي الفجوة النوعية بين الجنسين في معدلات القيد ما بين العامين ٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث تجاوزت معدلات القيد الصافي للفتيات تلك الخاصة بالفتيان في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي، مما جعل مؤشر الفجوة النوعية يأخذ قيمة سالبة. كما أسفرت الجهود الوطنية عن انخفاض معدلات التسرب خاصة في مرحلة التعليم الإعدادي ما بين

وقد أثمرت الجهود الوطنية في مجال تعليم الأطفال عن تلاشي الفجوة النوعية بين الجنسين في معدلات القيد ما بين العامين ٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث تجاوزت معدلات القيد الصافي للفتيات تلك الخاصة بالفتيان في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي، مما جعل مؤشر الفجوة النوعية يأخذ قيمة سالبة.

العامين ٢٠١١/٢٠١٠ و٢٠١٩/٢٠١٨، وعن ارتفاع معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية من ٨٨,١٪ في العام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٩٩,٧٪ في العام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

٦. هذا، وتم طرح نظام تعليمي جديد في سبتمبر ٢٠١٨ يخضع له الداخلون الجدد في المنظومة التعليمية (مرحلة رياض الأطفال والصفوف الأولى ثم التعليم الابتدائي) بهدف تحديث طرق التعليم وتعزيز قدرة الطالب على التعلم، وتطوير أساليب التقييم والامتحانات، فضلاً عن دعم استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، وتقليل الكثافة في الفصول، وإتاحة الخدمات التعليمية للمناطق المحرومة بتنفيذ ٧٤ ألف فصل دراسي جديد، بالإضافة إلى عدد ١٦٥ مشروعاً في التعليم الأزهرى يشمل إنشاء معاهد أزهرية جديدة، وذلك خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

٧. وتتبنى الدولة المصرية في إطار مشروع تحسين التعليم ما قبل الجامعي - سياسة تنوع مصادر التعلم من خلال منصة التعليم الرقمي، المرتبطة ببنك المعرفة. حيث تم في هذا الإطار توفير ١,٣٥٨,٠٠٠ جهاز «تابلت» مجاناً لطلاب الصف الأول الثانوي منذ عام ٢٠١٨ وحتى يونيو ٢٠٢٠، وتوصيل مدارس المرحلة الثانوية بشبكات داخلية بها خادم معلومات وشبكة إنترنت ذات سرعة مرتفعة لعدد ٢٥٣٠ مدرسة ثانوية، مع إتاحة إمكانية الدخول لتلك الشبكات من خارج المدرسة وبدون تكلفة من خلال مراكز الشبكات.

٨. كما تم إنشاء وتطوير المدارس الفنية بأنواعها بعدد ١١٠٩ مدرسة، بالإضافة إلى إنشاء عدد من المدارس التكنولوجية التطبيقية الجديدة. وكذا فقد تبني برنامج عمل الحكومة (٢٠١٩/٢٠٢٠ - ٢٠١٢/٢٠٢٠) فتح ١٦٠٠ فصل لذوي الإعاقة البصرية والسمعية.

رابعاً: السياسات والبرامج في مجال الرعاية الصحية:

١. يبلغ إجمالي المخصصات المالية لصحة الأطفال في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٤,٣) مليار جنيه مصري، أي ما يساوي ٨٪ من إجمالي ميزانية القطاع الصحي.

٢. تتضمن البرامج المنفذة في مجال الرعاية الصحية للأطفال الكشف المبكر عن السمنة والتقرم والأنيميا بين طلاب المدارس، والكشف المبكر على النظر، وغيرها من الأمراض الأخرى التي تصيب الأطفال، وذلك في إطار المبادرة الرئاسية «١٠٠ مليون صحة». وتشمل المبادرة تحويل الطفل إلى التأمين الصحي للعلاج بالمجان. وقد تم إطلاقها عام ٢٠١٩، حيث استهدفت فحص ١١,٥ مليون طالب في أكثر من ٢٢ ألف مدرسة. كما منح الدستور المجلس القومي للطفولة والأمومة الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٨٨ الاستقلال الفني والمالي والإداري، وضمن استقلال وحياد أعضاء المجلس، وجعل له الحق في إبلاغ السلطات العامة بأي انتهاك يتعلق بمجال عمله.

٣. بلغ إجمالي من تم مسحهم من الأطفال في إطار مبادرة علاج أمراض سوء التغذية للأطفال في المدارس ٩,٢٣١,٣٢٣ طفلاً بنسبة ٧٠٪ من إجمالي المستهدفين، وبلغ إجمالي من تم مسحهم من الأطفال حديثي الولادة في إطار مبادرة الاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع عند الأطفال حديثي الولادة ١,٤٢٩,٢٣٩ طفلاً.

٤. تبني الحكومة لبرنامج التغذية المدرسية لطلاب المدارس، وهو برنامج مشترك بين عدد من الوزارات (التضامن الاجتماعي - التموين والتجارة الداخلية - التربية والتعليم - الصحة والسكان - التنمية

المحلية) يهدف إلى تعزيز قدرة الأطفال الفقراء على الاستمرار في التعليم وإلى رفع قدراتهم التحصيلية. وقد بلغت تكلفة هذا البرنامج في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ حوالي ٩٧٢ مليون جنيه، ويغطي ١١,٢٠٠,٠٠٠ طالب، ١٠ مليون منهم في مرحلة التعليم الأساسي.

خامساً: برامج ومبادرات حماية الأطفال والمراهقين والنشء:



١. برنامج «حماية النشء من التدخين والمخدرات» بهدف تنفير الأولاد والبنات من التدخين والمخدرات، ودعم دور الأسرة باعتبارها خط دفاع أساسي لمواجهة المشكلة والاكتشاف المبكر لحالات الإدمان.
٢. إنشاء «المرصد القومي لحقوق الطفل» بهدف وضع آلية وطنية لرصد كافة الخدمات والمؤشرات والانتهاكات المرتبطة بحقوق الطفل، ولدعم عملية التخطيط والتنسيق التي تهدف إلى تحسين أوضاع الطفولة في مصر.
٣. تفعيل الخط الساخن لنجدة الطفل لتلقي الشكاوى الخاصة بالانتهاكات ضد الأطفال، باعتباره وسيلة مجانية ميسرة ومتاحة دائماً لكل طفل دون تمييز للتعبير عن آرائهم في القضايا المتعلقة بهم، ويعمل على مستوى جميع المحافظات على مدار ٢٤ ساعة، حيث حقق خطوات ملموسة في توفير مظلة لحماية الطفل التي كفلها القانون والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية المجانية للأطفال، ومساعدة الأطفال على العودة إلى التعليم بعد انقطاع.
٤. برنامج «صحة المراهقين» بهدف رفع وعي الطلبة وأولياء الأمور بالقضايا المتعلقة بالمراهقة من خلال ندوات التوعية والحوارات والأنشطة لإلقاء الضوء على القضايا والمشكلات المتعلقة بالصحة الإيجابية والمراهقة.
٥. برنامج «الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين» بهدف مكافحة الهجرة غير الشرعية للأطفال من خلال التوعية بخطورة المشكلة والسعي لإيجاد بدائل إيجابية لها.
٦. تفعيل «لجان حماية الطفولة» كآلية مجتمعية وطنية ذات مرجعية قانونية لحماية الطفل، تركز على عدد من الإجراءات منها: تنسيق الاتصالات مع الجهات الحكومية ذات الصلة، وتوثيق آليات الإحالة بين الخط الساخن لنجدة الطفل والمنسق المحلي بالمحافظة مع لجان الحماية، وتشكيل لجان متابعة ودعم فني من المجلس القومي للطفولة والأمومة لأعمال لجان الحماية، والترويج المجتمعي والإعلامي لعمل تلك اللجان.
٧. برنامج «حماية وتأهيل أطفال الشوارع» بهدف حمايتهم وإعادة تأهيلهم وتمكينهم من الاندماج في المجتمع بالشكل السليم الذي يمكنهم من الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٨. تطوير نظام الأسر البديلة للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، وإزالة كافة العقبات والعوائق التي تعرقل زيادة أعداد الأسر البديلة الراقبة في كفالة الأطفال، حيث بلغ عدد الأسر البديلة ٩٧٩٤ أسرة ترعى ٩٩١٠ أطفال.

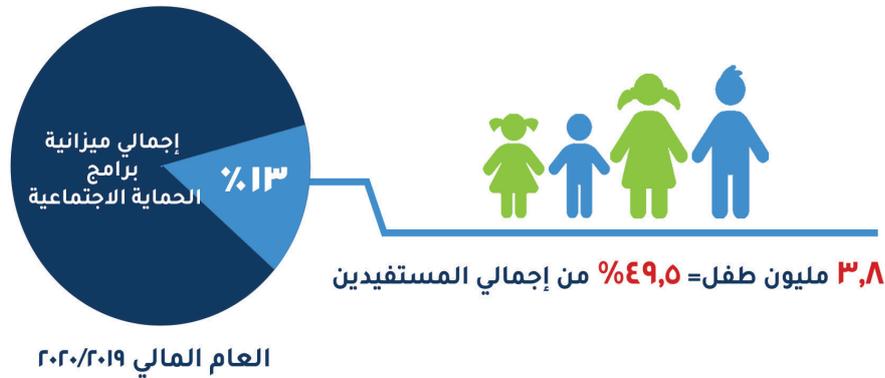
٩. تحديث ومد العمل بمبادرة «دعم وتنمية حقوق الإنسان والمجتمع المدني في مصر»، وذلك بالمشاركة مع المفوضية الأوروبية، بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، ويشمل ذلك دعم وتعزيز حقوق الطفل.
١٠. إطلاق الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة المصرية (٢٠١٨-٢٠٢٥)، وهي خطة مشتركة بين عدد من الوزارات المعنية، وبالتعاون مع «منظمة العمل الدولية-ILO» بهدف مكافحة والقضاء على أسوأ الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال العاملون في مهن مختلفة، وتقديم الدعم اللازم لهؤلاء الأطفال ولذويهم لمنع تسربهم من التعليم، وضمان حمايتهم من الانتهاكات في أماكن العمل.
١١. برنامج تنمية الوعي الثقافي لدى الأطفال في المرحلة العمرية من ٦ إلى ١٥ سنة من خلال أنشطة أندية ومكتبات الأطفال خلال فترات إجازة نصف ونهاية العام. وقد تم رصد ميزانيات تقدر بما يزيد عن ٣,٥ مليون جنيه كمرحلة أولى في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ لدعم البرنامج.
١٢. مبادرة «لعبة بلدنا» لجذب الأطفال بلا مأوى للأنشطة الرياضية كوسيلة لدمجهم في المجتمع وتهيئة الظروف المناسبة لهم حتى يتحولوا إلى طاقة إيجابية، وذلك بالاشتراك مع ٨٩ جمعية أهلية.
١٣. تطوير نظام «المؤسسات الإيوائية» لإيواء الأطفال في المرحلة العمرية من ٦ إلى ١٨ سنة الذين حرموا من الرعاية الأسرية بسبب اليتيم أو تصدع الأسرة أو عجزها عن توفير الرعاية الأسرية السليمة للطفل، ويبلغ عدد تلك المؤسسات ٣٤٥ مؤسسة، ويستفيد منها ٩٠٨٢ طفلاً. وكذلك نظام «الحضانات الإيوائية» لإيواء الأطفال من سن عامين حتى سن ستة أعوام، حيث يبلغ عدد الحضانات الإيوائية ١٤٥ حضانة، يستفيد منها ٣٥٨٤ طفلاً.
١٤. نظام «قرى الأطفال» والذي يتبع الهيئة المصرية لقرى الأطفال S-O-S، ويقوم برعاية الأطفال الأيتام ومجهولي النسب من الجنسين من سن المهد وحتى مرحلة الاعتماد على النفس من خلال آليات قرى الأطفال وبيوت الشباب.
١٥. نظام «مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المعرضين لخطر الانحراف» والذي يركز على الأطفال في الفئة العمرية من ٦ إلى ١٨ سنة، متى كانوا في حالة تعرض للخطر أو الانحراف، ويستمر بقاؤهم في هذه المؤسسات حتى سن ٢١ عامًا، وبلغ إجمالي عدد المؤسسات ٣٧ مؤسسة، منها ١١ مؤسسة للإناث و٢٦ للذكور موزعة على المحافظات.
١٦. نظام «دور الملاحظة»، ويختص بحجز الأطفال ممن يقل سنهم عن ١٥ سنة، الذين ترى النيابة العامة أو القضاء إيداعهم فيها مؤقتًا بقصد التحفظ عليهم وملاحظتهم لحين الفصل في أمرهم، حتى لا يودع الطفل في أقسام الشرطة أو يحبس احتياطياً في السجون، كما تقدم هذه الدور كافة خدمات الرعاية المتكاملة والشاملة للطفل.
١٧. نظام «مكاتب المراقبة الاجتماعية»، ويتولى دراسة الحالات المحولة من النيابة العامة أو الشرطة أو دور الملاحظة من الناحية الاجتماعية والنفسية والطبية، وذلك للوقوف على عوامل الانحراف ورسم خطة

العلاج المناسبة لكل حالة، فضلاً عن رعاية الطفل في أسرته ومساعدته مالياً، ويبلغ عدد المكاتب ٢٥٦ مكتب مراقبة اجتماعية على جميع المحافظات.

١٨. تنفيذ إستراتيجية «تطوير معايير الجودة لدور رعاية الأيتام» بهدف مراجعة وتحديث الأنظمة واللوائح التنفيذية الخاصة بالمؤسسات والدور الاجتماعية لرعاية الأيتام، وإعداد وصياغة معايير الجودة داخل المؤسسات الإيوائية.

سادساً: برنامج «تكافل وكرامة»:

١. تبلغ نسبة المخصصات المالية للأطفال والنشء ١٣٪ من إجمالي ميزانية برامج الحماية الاجتماعية، وذلك وفقاً للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩. ويقدر عدد الأطفال المستفيدين من برامج «تكافل وكرامة» ٣,٨ مليون طفل، أي ما يساوي ٤٩,٥٪ من إجمالي المستفيدين.



٢. وفي هذا الإطار، فقد تم إطلاق مشروع «معاش طفل» سنة ٢٠١٦ بالتعاون ما بين وزارتي التضامن الاجتماعي والتربية والتعليم، وذلك بهدف مساعدة الأسر المشمولة في برنامج «تكافل وكرامة» ممن لديهم أبناء دون سن ١٨ سنة في المراحل التعليمية المختلفة. هذا، وتحدد قيمة الإعانة الشهرية وفقاً لإجمالي عدد الأطفال في كل أسرة، بالإضافة إلى منحة دراسية شهرية لكل طفل من الأطفال المستفيدين من المعاش بشرط استمراره في الدراسة.

٣. هذا، وقد بلغ عدد الأطفال المسجلين في المدارس ٢,٢٦ مليون طفل (٦-١٨ سنة) ضمن برنامج «تكافل وكرامة»^(١).